



سلطنة عُمان
وزارة التنمية الاجتماعية

ورقة عمل

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

في ظلالاتفاقيات العربية والدولية

في

سلطنة عُمان

٢٠١٤م

المقدمة

اكتسبت قضية الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في سلطنة عُمان حقوقاً أهمية متزايدة وتحظى باهتمام بالغ من لدن الحكومة والمجتمع ، وأصبحت مشاركة الشخص ذو الإعاقة في التنمية ومدى اندماجه المجتمعي معيارين مهمين لعمليات التطور، وحكومة السلطنة في هذا المجال تسير على هذا الدرب وهي تدرك أن أمامها الكثير من العمل لإدماج هذه القدرة الكامنة بشكل كامل في العملية التنموية ، وإن الطموحات كبيرة لكنها قابلة للتحقيق بالمزيد من العمل والجهد والمثابرة معتمده في ذلك على خلق الوعي لدى فئات المجتمع من أجل الوصول إلى نظرة ايجابية وممارسة حقوقية سليمة تجاه الاشخاص ذوي الإعاقة .

إن مواجهة مشكلات الإعاقة والاشخاص ذوي الإعاقة مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الدولة والمجتمع والأسرة ولكل منها دوره واختصاصه وبقدر التعاون والتكامل في الادوار والمسؤوليات تكون فاعلية العمل ونجاحه واقعا ملموسا . . . ووصولاً إلى هذه المواجهة بنجاح لابد من تبني سلسلة من الجهود والبرامج الهادفة إلى الرعاية والتعليم والتأهيل والتشغيل والاندماج الاجتماعي والتربوي والاقتصادي وهي حلقات متكاملة والاهتمام بواحدة منها وأن كان لازماً لكنه لا يعتبر كافياً في المفهوم الشامل لقضايا الاشخاص ذوي الإعاقة .

ومن هذا المنطلق تركز سياسة سلطنة عُمان في مجال النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة على الثوابت التالية :

1. تهيئة الاشخاص ذوي الإعاقة والبيئة المناسبة للاندماج بكافة أنواعه التربوي والمهني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والرياضي لياخذوا دورهم الفعال في المجتمع .
2. تعزيز وتقوية العمل وفق مبادئ الشراكة مع كافة القطاعات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة بهدف إعطاء دفعة جديدة للبرامج الموجهة لهذه الشريحة من المجتمع .
3. ضمان حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة من خلال التشريعات والقوانين والعقود الوطنية والعربية والدولية والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارها مظهر حضاري وإنساني بواسطتها يصبح الاشخاص ذوي الإعاقة قادرين على تنظيم علاقاتهم وحقوق كل فرد منهم واجباته ومسؤولياته .
4. تمكين الكوادر العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة لتساعدهم على تدبير أفضل لمهامهم اليومية – وجعلهم في نفس الوقت قادرين على مواكبة التغيير في هذا المجال من خلال إعداد منهجية فعالة للتطور والتحديث.

تتضمن الورقة عرضاً لأهم هذه الجهود من خلال المحتويات التالية :

1. حجم المشكلة .
2. توجهات خدمات الاشخاص ذوي الإعاقة بالسلطنة .
3. حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة بالسلطنة من خلال التشريعات الاجتماعية.
4. عرض لأنشطة السلطنة في مجال خدمات الاشخاص ذوي الإعاقة .
5. ملامح تطلعات السياسة المستقبلية لخدمات الاشخاص ذوي الإعاقة .

١- حجم المشكلة بالسلطنة :-

مع إيماننا بأنه لا يخلو مجتمع مهما بلغ من التقدم والتطور ومهما اتخذ من اجراءات الوقاية والحماية من وجود الإعاقات على اختلاف أنواعها.. وهذا الامر هو ما يجعل موضوع الاعاقة يحظى باهتمام كبير ووفقا للمعلومات المتاحة حاليا في شأن حجم المشكلة بالسلطنة من حيث حصر أعداد الأشخاص المعاقين بها فإن ذلك يبدو من خلال مؤشرين هما :

المؤشر الأول :

في إطار النسبة العالمية المحددة من قبل هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها التي تفيد وجود ما نسبته ١٠ - ١٥ ٪ من سكان العالم وربما ازداد أو يزيد في السنوات الأخيرة ممن يعانون من إعاقة جسدية أو عقلية أو حسية وإعاقات أخرى في الدول لنامية ...

المؤشر الثاني:-

بإتباع المنهجيات العلمية التي أوصت بها اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة الدول لرصد الإعاقة في التعداد السكاني الذي اجري في سلطنة عمان عام ٢٠١٠م تبين أن الاشخاص ذوي الإعاقة يمثلون فقط ٣,٢ ٪ من المجتمع العماني، وتنخفض هذه النسبة بين الأطفال العمانيين إلى ١,٢ ٪ فقط، يمثل الذكور حوالي ٥٥,٦ ٪ منهم والاناث ٤٤,٤ ٪. وقد تبين أن حوالي ٧٣ ٪ من هذه الإعاقات ناجمة عن أسباب خلقية، وأن الإعاقة الأكثر انتشارا بينهم هي صعوبة النظر حتى مع النظارة. ومن حيث التوزيع العددي للأطفال الاشخاص ذوي الإعاقة فإن حوالي ٢١,٦ ٪ منهم في محافظة شمال الباطنة، يليها ١٧,٥ ٪ في محافظة مسقط، إلا أن محافظة الظاهرة تأتي في المرتبة الأولى من حيث نسبة انتشار الإعاقة بين أطفالها العمانيين ورغم ما أظهرته نتائج التعداد السكاني من نسبة تعدد منخفضه جدا قياسا على تزايد أعداد الاشخاص ذوي الإعاقة في العالم بشكل ملحوظ وكبير , خاصة في الآونة الأخيرة من عصرنا الحديث وبعد حدوث الكثير من التغيرات الديموغرافية في الحياة وانتشار العوامل المسببة للإعاقة , ورغم انخفاض هذه النسبة في السلطنة الا انها تمثل أولوية لابد من اخذها في الاعتبار عند وضع الخطط التنموية بصفة عامة وبرامج التنمية البشرية بصفة خاصة .

توجهات خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة :-

بعد إنشاء مديرية متخصصة بشؤون الاشخاص ذوي الإعاقة .. إتجهت خدمات حماية وتأهيل تأهيل الاشخاص ذوي الإعاقة ورعايتهم في السلطنة نحو التميز والتحديث - لتواكب البرامج التنموية الأخرى في كافة قطاعات الدولة ، ولتعتمد على ركائز وتوجهات اساسية وفق الاطر التالية :-

في اطار الجانب العلاجي :

- ١- الخدمات الصحية والعلاجية التي تقدمها وزارة الصحة
- ٢- تزويد الاشخاص ذوي الإعاقة بالاجهزة التعويضية والاطراف الصناعية اللازمة لهم مجانا

٣- التنسيق مع الجهات الصحية لتقديم العلاج المناسب وفق برامج معتمدة لحالات الاشخاص ذوي الإعاقة (علاج طبيعى – علاج وظيفى – علاج نفسى - ... الخ) .

في إطار الجانب الوقائى :

وتشمل الوقاية من الإعاقة وتوفير الخدمات التشخيصية والتأهيلية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى :

١. توعية المواطنين بمسببات الإعاقة حتى يمكن تداركها . مثل الأمراض الوراثية
٢. دعم برامج رعاية الأمومة والطفولة للحد من الإعاقة لدى الأطفال وذلك من خلال :-
 - التثقيف الصحى والغذائى للحامل.
 - إجراء الفحوص الطبية للأطفال بعد الولادة للاكتشاف المبكر لاي احتمال للأصابة بالإعاقة .
 - الحرص على التحصينات الخاصة بالأطفال التي تحول دون إصابتهم بالإعاقة
 - فحص الراغبين في الزواج .

٤- الحرص على متابعة الإشراف على تزويد المصانع وأماكن العمل بوسائل السلامة المهنية التي تقى العاملين من الاصابه بالإعاقة .

٥- تكثيف البرامج الإعلامية التي توضح المخاطر التي تسبب الإعاقات خصوصا الناجمة عن الحوادث عامة ومنها حوادث السيارات التي تمثل مسببا رئيسا في زيادة حجم مشكلة الإعاقات.

في إطار الجانب الانمائى :

حرصا على الاستفادة من قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم من القوى البشرية للمجتمع , فإن السلطنة من خلال توجهاتها في مجال تقديم الخدمات المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة . فقد أولت عنايتها بالجانب الانمائى لهذه الخدمات من خلال التركيز كلما أمكن في منهجية عملها على تنمية قدرات ومهارات الأشخاص ذوي الإعاقة وتأهيلهم وإعادة تأهيلهم في ضوء المستجدات والتكنولوجيا واحتياجات سوق العمل بما يضمن فرص عمل متكافئة لهم . بهدف دمجهم في المجتمع كأشخاص منتجين وأشعارهم باعتمادهم على ذاتهم وذلك من خلال إنشاء مراكز التدريب والتأهيل المختلفه والتوسع في إنتشارها أو بالاتفاق مع الجهات التدريبية الاخرى لدمج هؤلاء وفق قدراتهم على المهن الملائمة فى البرامج المتنوعة الحكومية والاهلية والقطاع الخاص . بالإضافة إلى ما يمكن الاتفاق بشأنه مع أصحاب الأعمال من خلال التدريب أثناء العمل .

٢- حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة بالسلطنة من خلال التشريعات الاجتماعية :

لقد استهدفت النهضة المباركة للعهد الجديد بالسلطنة والتي قاد مسيرتها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - بناء الانسان العماني وتوفير الحياة الكريمة له وتجسيدها لهذا التوجه السامي فقد تضمنت التشريعات الاجتماعية التي صدرت في هذه الحقبة التاريخية الهامة ما يكفل ذلك للانسان العماني بصفة عامة وشريحة الاشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة وفق مايلي :-

✽ النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) :

والذي تناول العديد من المبادئ الاساسية الضامنة للفرد في مختلف المجالات والتي منها كفالة الدولة للمواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة

✽ قانون رعاية وتأهيل المعاقين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٦٣)

والذي جاء منظما لأوجه الرعاية الاجتماعية والحقوقية والصحية والتربوية والتشغيلية ... للأشخاص ذوي الإعاقة وفق صيغ قانونية ضامنه . وقد تضمن اللوائح التنظيمية التالية :

١. تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية وتأهيل المعاقين برئاسة معالي وزير التنمية الاجتماعية وعضوية ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية والقطاع الخاص ومراكز التأهيل ، وممثلين عن المعاقين والتي تتولى دراسة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة برعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين والنهوض بمستواهم ، وقد باشرت أعمالها . وتم تشكيل (٨) لجان فرعية مختصة من الجهات ذات العلاقة المثلة في اللجنة لتتولى تنفيذ محاور العقد العربي كل في مجال مهامها وتخصصاتها.

٢. صدور القرارات الوزارية بتشكيل اللجان الفرعية التخصصية الثمان (الخدمات الصحية - التربية والتعليم - التدريب والتأهيل والتشغيل - رياضة المعاقين - الإعلام - الأمور المالية - البيئة الملائمة "مجتمع بلا حواجز" - النقل والاتصالات) برئاسة وكلاء الوزارات التي تعني بهذه الجوانب والمثلة باللجنة الوطنية لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة .

- اللائحة التنظيمية لتنظيم العمل في اللجنة الوطنية لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة .
- لائحة تنظيم الحساب الخاص باللجنة الوطنية لرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة .
- اللائحة التنظيمية لإنشاء مراكز تأهيل المعاقين .
- لائحة تنظيم إصدار بطاقة معاق .

• اللائحة التنظيمية لإعفاءات الأشخاص ذوي الإعاقة من الضرائب الجمركية للادوات والاجهزة التأهيلية اللازمة لهذه الفئة التي تستوردها مراكز التأهيل او التي يجلبها الأشخاص ذوي الإعاقة لاستعمالهم الشخصي .

• اللائحة التنظيمية لتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الحكومي .

✽ المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة بالرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٨/١٣١) .

والتي كان لسلطنته دور بارز في العمل والمشاركة ضمن المنظومة الخليجية والعربية والدولية في اعدادها ولحين اقرارها من قبل الجمعية العمومية للامم المتحدة

✽ قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالرسوم السلطاني رقم ٨٤/٨٧ وتعديلاته :

فقد كفل في مواده للأشخاص ذوي الإعاقة حقا في الرعاية الاجتماعية في إطار المعاشات الشهرية التي تمنح بموجب هذا القانون تحت فئة العاجزين عن العمل ممن يثبت من الفحص الطبي أنه غير قادر على القيام بأى عمل أو نقصت قدرته على العمل المناسب بسبب مرض أو إعاقة معينة . كذلك كفلت مواد هذا القانون أمكانية معاونة الاشخاص ذوي الإعاقة ممن تثبت صلاحيتهم للتأهيل على القيام بعمل منتج يناسب حالتهم في اطار مشروعات موارد الرزق أو من خلال منح القروض الميسرة . عن طريق برامج الاقراض المعتمدة في السلطنة .

✽ لوائح وقرارات المنظمة للمساعدات الاجتماعية :

فقد كفلت موادها مساعدة الاشخاص ذوي الإعاقة بتزويدهم بالاجهزة التعويضية والكراسي المدولبة والاطراف الصناعية التي يحتاجونها وذلك على نفقة الحكومة . كذلك ضمننت مساعدتهم في سداد قيمة استهلاك الماء والكهرباء لمنازلهم أو أجور إدخالها إليها . بالإضافة إلى مساعدة أبنائهم الملتحقين بمراحل دراسية بعلاوات شهرية . بالإضافة إلى إجراء الترميمات والتحويلات اللازمة لحالة الإعاقة في مساكن الاشخاص ذوي الإعاقة بما ييسر له الحركة داخل المنزل أو يسهل له استخدام مرافقة .

✽ قانون الخدمة المدنية واللوائح التنفيذية الصادرة بموجبه :

حيث تضمن هذا القانون إتاحة الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة للتوظيف في مؤسسات الدول وفق مؤهلاته و المعاملة الوظيفية والخاصة بالموظف الحكومي الذى يتعرض للإصابة باعاقة أثناء العمل وبسببه حيث كفل له القانون حقوقه الوظيفية كمعوق .

✽ قانون العمل العماني :

حيث ألزم هذا القانون المؤسسات الخاصة التي تبلغ العمالة بها خمسين عاملا فأكثر بتشغيل ما نسبته ٢% من الاشخاص ذوي الإعاقة . بالإضافة إلى التسهيلات المشجعة لأصحاب العمل الذين

يقومون بتشغيل هؤلاء وذلك باعتبار العامل ذو الإعاقة يعادل اثنين من العمالة الوافدة عند سجل التشغيل بمجال سياسة التعمين (إحلال العمال العمانيين بمحل العمال الوافدين) .

وان وزارة التنمية من خلال لجانها المشتركة مع وزارة القوى العاملة وعلى مستويات عالية جاهدة لتشغيل أكبر عدد ممكن من الأشخاص ذوي الإعاقة من المؤهلين في مرافق العمل المتنوعة

❖ قانون التأمينات الاجتماعية :-

حيث كفل للعاملين بالقطاع الخاص حقوقهم عند الإصابة بأى إعاقة أثناء العمل وبسببه .

❖ قانون المعاشات التقاعدية :-

حيث أتاح لآخوة صاحب المعاش المتوفى نصيبا في المعاش من مورتهم إذا كانوا مصابين بإعاقة أو عجز مهما بلغ عمرهم وذلك استثناء من قواعد القانون .

❖ أما على مستوى الخدمات التربوية والتعليمية :-

تقوم وزارة التربية والتعليم بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بتقديم الخدمات التعليمية والتربوية وتهيئة البيئة المحفزة للأطفال ذوي الإعاقة في المدارس التي يتم تطبيق برامج الدمج فيها وتوفير الوسائل التعليمية والكادر المدرب على برامج الدمج وبما يتناسب مع حالات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم , تحقيقا للتعليم المتكافئ والمتساوي مع غيرهم من أطفال المجتمع انطلاقا من قاعدة (التعليم للجميع)، ضمن بيئتهم المحلية بما يجعل أسرهم تشعر بالمساواة وتخليصها من المشاعر والاتجاهات السلبية تجاه أبنائها – إضافة إلى ما يتم اكتشافه من قدرات وإمكانات الأطفال الأشخاص ذوي الإعاقة التي تتاح لهم الظروف المناسبة ضمن هذه المدارس ومواصلة دراستهم .

٣- تشكيل اللجنة المتخصصة بالتربية والتعليم للأشخاص ذوي الإعاقة ترأسها سعادة وكالة وزارة التربية والتعليم والمناهج . وعضوية مختلف الجهات ذات العلاقة .

أما على مستوى الخدمات والتسهيلات المتخصصة الأخرى المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة :

١- بطاقة معاق :

تمنح من قبل وزارة التنمية الاجتماعية لتشكّل مستندا رسميا كافيا لتأمين الحصول على الحقوق والامتيازات التي يحظى بها الأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى أن هذه البطاقة قد أعدت مساندة في :

- اجراء مسح شامل للإعاقة في السلطنة .

- تقييم حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة كما ونوعا وانتشارا جغرافيا .

وقد بلغ عدد من تم منحهم هذه البطاقة بحدود (١٧ ألف) .

٢- الأنشطة الرياضية :

تهتم سلطنة عُمان بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ممارسة الرياضة لما لها من دور في إبراز قدراتهم وطاقاتهم وفي الترويج عنهم وإثبات ذاتهم في إدماجهم مع المجتمع وتولى وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الرياضية إنشاء نادي للصم (اجتماعي ورياضي) وجمعية الأمل لذوي الإعاقة الذهنية لتنشط في فعاليات الاولمبياد الخاص بهذه الشريحة من الأشخاص ذوي الإعاقة - لاستثمار وقت الفراغ لدى الأشخاص ذوي الإعاقة بالأنشطة الرياضية واكتشاف وصقل مهاراتهم وتنمية العلاقات فيما بينهم والآخرين بالإضافة الأنشطة الأخرى التي تتم من خلال تنفيذ برامج متنوعة ومنها:

أ- التعميم على المؤسسات التي تتولى رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة على تخصيص حصص لمزاولة الأنشطة والألعاب الرياضية ضمن البرامج الرعاية والتربوية التأهيلية .

ب- تنظيم فعاليات الاولمبياد الخاص والتي تعني بريضة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في المحافظات والمناطق وقد بلغ عدد هذه الفعاليات (٩) .

ج- إقامة فعاليات للأنشطة الرياضية والترفيهية من خلال تنظيم البطولات للأشخاص ذوي الإعاقة في بعض الألعاب وإتاحة الفرصة أمام الفرق المتميزة للمشاركة في البطولات الإقليمية والعربية والدولية .

هـ - تنسق وزارة التنمية الاجتماعية مع وزارة الشؤون الرياضية باعتبارها الجهة المختصة لتتولى تنظيم عملية التدريب وإقامة الفعاليات وتوفير أماكن للتدريب والمدربين والتجهيزات وتسهيل دمج هذه الشريحة مع الفرق الأخرى .

و - تأهيل الكوادر الفنية العاملة في المؤسسات المعنية برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة على كيفية تدريب وتنظيم وتحكيم الألعاب والمسابقات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلى كيفية التعامل مع ذوي الإعاقة.

ز - توفير الأدوات والتجهيزات الرياضية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة - توسيع قاعدة ممارسة الأنشطة الرياضية التنافسية والترفيهية بين الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا لقدراتهم المتاحة وذلك بإدخال عدد من الألعاب والتي لم تكن تمارس سابقا .

ح - التكريم والتعريف بالأبطال الأشخاص ذوي الإعاقة حاملي الميداليات والاهتمام بهم وتبسيط الضوء عليهم وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم .

ط - المشاركة في تنظيم المهرجان الرياضي الأول للأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارة الشؤون الرياضية صحرار أكتوبر ٢٠٠٨م - واليوم الرياضي الجامعي ابريل ٢٠٠٩ وبطولة ألعاب القوى مايو ٢٠٠٩.

ي - المشاركة في العديد من البطولات والفعاليات والمهرجانات والدورات والملتقيات والتجمعات والألعاب الإقليمية الخاصة بريضة الأشخاص ذوي الإعاقة الخليجية العربية والدولية وقد أحرز المشاركون من الأشخاص المعاقون العديد من الميداليات الذهبية والفضية والبرونزية ولمختلف الألعاب ...

❖ - تشكيل اللجنة المتخصصة بريضة الأشخاص ذوي الإعاقة برئاسة سعادة / وكيل وزارة الشؤون الرياضية وعضوية الجهات ذات العلاقة .

٣- البيئة المناسبة (مجتمع بلا حواجز) :

تعتبر البيئة البنائية الهندسية والمعمارية وبما ييسر الحياة اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة ركيزة أساسية للاندماج الاجتماعي وتوفير فرص الوصول إلى المرافق الاجتماعية والتمتع بمختلف الخدمات من خلال اتخاذ وزارة التنمية الاجتماعية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة الإجراءات اللازمة وهي :

١. التنسيق مع وزارة الإسكان والبلديات الإقليمية وبلدية مسقط وصحار وصلالة بالالتزام في جميع الخرائط للعقارات العامة بمراعاة المواصفات التي تناسب الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الرسوم الهندسية قبل استخراج رخص البناء وكذلك إلزام المباني ذات النفع العام كالمباني الحكومية والتجارية ودور العبادة والمنتزهات لمراعاة المواصفات الفنية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة عند الإنشاء وتعديل القائم منها .
٢. إدخال المعايير الإنشائية التي تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في الخطط الخاصة بالطرق والمواصلات.

❖ تشكيل اللجنة المختصة بأمور البيئة الملائمة (مجتمع بلا حواجز) برئاسة سعادة المهندس / وكيل وزارة الإسكان وعضوية الجهات ذات العلاقة .

٤- في مجال الإعلام بمختلف وسائطه ودوره في التوعية المجتمعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم :

١- تتبنى الوزارة وضع خطط إعلامية في مجال الإعاقة لنشر ثقافة الوقاية من الاعاقات والتعامل مع انواعها وبرامج دمج هذه الفئة بالمجتمع وكذلك التثقيف والتوعية بالاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز ذلك بالآليات والمعالجات المقترحة للتوعية المجتمعية الخاصة برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال البرامج الإعلامية بالتنسيق مع منافذ الإعلام المتنوعة (المقروءة - المسموعة - المرئية) لتخصيص برامج وصفحات محددة بصفة دورية لنشر الوعي المجتمعي حول الاشخاص ذوي الإعاقة وقضاياهم والتي منها:

- نشر الوعي عن كيفية الوقاية من حدوث الإعاقة وكذلك طرق الاكتشاف المبكر لها والحد من تفاقمها.
- توعية الأسرة والمجتمع وحثهم على تحمل مسؤولياتهما تجاه أبنائهم من ذوي الإعاقة وتعديل الاتجاهات السلبية نحوهم.
- تحفيز المؤسسات المعنية والمجتمعات المحلية لتبني سياسة دمج هذه الفئات في المجتمع بمختلف مجالاته .
- تشجيع القطاع الخاص والأهلي والتطوعي على المساهمة في خدمة قضايا هذه الفئات .
- بيان أهمية مساهمة المجتمع في تطوير قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة والاستفادة منهم ليكونوا أفراداً صالحين منتجين .

- إصدار النشرات والمجلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وتصدر حاليا ثلاث مجلات.
- إصدار ملحق صحفي (حياتنا) نصف شهري من ضمن ما يتناوله قضايا توعوية وتوجيهية خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة والأنشطة التي تنظم بخصوصهم .
- التعريف بحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم والخدمات الواجب تقديمها لهم وبقدراتهم على الإسهام في بناء المجتمع . فقد نظمت ندوة قانونية كان أحد مواضيعها شرح قانون رعاية وتأهيل المعاقين .
- تشجيع دور النشر العامة والخاصة على إصدار المطبوعات التعليمية والثقافية الأشخاص ذوي الإعاقة .
- تكثيف التغطية الإعلامية لأنشطة وبرامج مؤسسات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والتوسع في الإعلام عنها بمختلف منافذه .
- استخدام لغة الإشارة في وسائل الإعلام المرئية خلال (النشرة الإخبارية المحلية) وبرامج أخرى .
- الاحتفال باليوم العربي والعالمي للأشخاص ذوي الإعاقة وأسبوع الصم وأسبوع الكفيف ويوم العصا البيضاء بالتنسيق مع القطاع العام المعني والجمعيات الأهلية المعنية بالإعاقة وبمشاركة القطاع الخاص .
- ❖ **تشكيل اللجنة المتخصصة بالإعلام يرأسها سعادة / وكيل وزارة التنمية الاجتماعية . يمثل فيها أعضاء من الجهات المعنية بهذا الجانب من محطات إذاعة وتلفزة وصحف**

٥ - الخدمات الاجتماعية :

- وتشمل تقديم المساعده الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة وفقا للقوانين - وتنفيذ برامج دمج الاشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع , ودعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في حقل رعاية وتأهيل الاشخاص ذوي الإعاقة .
- ومنح الاشخاص ذوي الإعاقة تخفيضات خاصة عند شراء السيارات والمستلزمات والادوات المنزلية وتسهيل حصولهم على رخص قيادة السيارات لبعض الفئات القادرة على القيادة بعد تدريبهم على سيارات خاصة ملائمة لحالة الإعاقة لديهم – وأعفائهم من الرسوم المقرره وفق الحالة الاقتصادية حين تسجيل سياراتهم .
- تخصيص مواقف خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في المواقف العامة للسيارات
- إبتعات بعض حالات شديدي الإعاقة(خلال الفترة السابقة) ذات الظروف الاجتماعية الخاصة إلى خارج السلطنة لتلقى الرعاية والتأهيل في مؤسسات متخصصة للرعاية والايواء . حيث تم افتتاح دار ايوائية خاصة بهذه الفئة حاليا في السلطنة

- ابداء تسهيلات متنوعة بيئية ومكانية وترويجية وفق بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الإعاقة في عموم السلطنة .

٦- عرض لانشطة السلطنة في مجال رعاية وتأهيل الاشخاص

نوي الإعاقة :

لقد قطعت السلطنة من خلال وزارة التنمية الاجتماعية والجهات الاخرى ذات العلاقة شوطا بهذا المجال من خلال بلورة السياسات الحديثة بمجال رعاية الاشخاص ذوي الإعاقة حيث انفردت بتطبيق رؤية استراتيجية خاصة في التأهيل المعتمد على المجتمع (التأهيل المجتمعي) في ذلك من خلال المراكز التأهيلية للقطاع الأهلي التي تقدم هذه الخدمات بالإضافة التي دورها الفعال بإقتراح مشروعات القوانين الخاصة بتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن هذا المنطلق تنظر وزارة التنمية الاجتماعية إلى دورها ومهامها بشكل متكامل ومتعدد الأبعاد من خلال التنسيق والعمل المشترك مع الجهات الحكومية المعنية والمؤسسات المجتمعية .. وان خطتها ركزت على الاستجابة للحاجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة وبناءا على خصائص هذه الفئات والبرامج الأكثر ملائمة للتعامل مع مشكلاتهم، مع إيمانها المطلق عند التخطيط لمشروعاتها باعتماد انتهاج مبدأ التكامل والشراكة بين القطاعات الحكومية والأهلية والتطوعية وعلى مختلف الصعد ومن خلال الجهود المنظمة لخدمات الاشخاص ذوي الإعاقة فإنه قد أمكن إنجاز مايلي على الرغم من قصر المدة الزمنية التي برزت خلالها هذه الجهود ومن خلال المحاور الآتية :

أ- الجهود الحكومية :

❄ لقد برزت جهود الرعاية الاجتماعية لرعاية الاشخاص ذوي الإعاقة منذ بواكير عصر النهضة المباركة بالسلطنة بإنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام ١٩٧٢م والتي أولت عنايتها برعاية الأسر المحتاجة ومن بينهم الاشخاص ذوي الإعاقة من خلال نظام الضمان الاجتماعي الذي كفل لهؤلاء حق الرعاية الاجتماعية بسبب عجزهم عن العمل انطلاقا من تلبية حقوقهم .

❄ وفي عام ١٩٨٠م تم إنشاء دائرة الرعاية الخاصة أنيط بها رعاية الفئات الخاصة ومن بينهم الاشخاص ذوي الإعاقة وفي إطار جهود هذه الدائرة أمكن تقديم العديد من الخدمات الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة **تمثلت فيما يلي :-**

- مساعدة الاشخاص ذوي الإعاقة بالأجهزة التعويضية والأطراف الاصطناعية اللازمة لهم والتي تمهد الاندماج في المجتمع .
- دراسة حالات الاشخاص ذوي الإعاقة ممن يحتاجون إلى مساعدات مادية أو عينية .
- تنظيم العديد من البرامج الرياضية والترويحية والمخيمات الكشفية والعمل على مشاركتهم في المسابقات الرياضية المحلية والإقليمية والعربية والدولية .
- تقديم الكثير من التيسيرات للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التنسيق مع الجهات الأخرى كالجهات المسؤولة عن الإسكان والبلديات الإقليمية والنقل وغير ذلك .

- إجراء المسوحات والدراسات والبحوث التي تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لتخطيط الخدمات المتعلقة بهم .
- توثيق العلاقات مع المنظمات العالمية والاتحادات الإقليمية وعربيا ودوليا في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص الاشخاص ذوي الإعاقة سواء بالاشتراك أو التمثيل فيها بهدف الاطلاع والانفتاح على تجارب الدول المتقدمة بهذا المجال بما يلائم السلطنة .

- في مجال تأهيل الاشخاص ذوي الإعاقة

١. التوجه إلى مشاركة القطاع الخاص والأهلي لتأهيل الاشخاص ذوي الإعاقة والعمل من خلال:
 - آ- دعوة القطاع الخاص لفتح معاهد تدريبية وتأهيلية لتدريب الاشخاص ذوي الإعاقة .
 - ب- تدريب الاشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص على راس العمل وفق استراتيجية التأهيل المجتمعي وقد نتج عن ذلك تخريج العديد منهم وتم تشغيلهم في ذات المعامل أو الشركات التي تولت تدريبهم .
 - ج - دعم مركز رعاية وتأهيل الاشخاص ذوي الإعاقة بالكوادر الفنية المتخصصة بمجال المهن الملائمة الأشخاص ذوي الإعاقة ولحاجة السوق . حيث بلغ عدد الذين تم تأهيلهم للعام التأهيلي ٢٠٠٩-٢٠١٠ (١٢٥) وعلى مختلف المهن .
 - د - تطوير مهارات المدربين المهنيين ورفع كفاءتهم من خلال فتح دورات متخصصة
 - ٢- تنفيذ مشروع تطوير مركز رعاية وتأهيل المعاقين مع منظمة العمل الدولية ووزارة القوى العاملة.
 ٢. المباشرة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء ثلاث مراكز للرعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في عموم السلطنة (صور - نزوى - صلالة) تنفيذًا لتوصيات ندوة المرأة العمانية ٢٠٠٩م والتي حظيت بمباركة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه .
 ٣. فتح (٤) صفوف تهيئة مهنية للأطفال الاشخاص ذوي الإعاقة في المراكز المعنية بالاشخاص ذوي الإعاقة بهدف الكشف عن الميول والقدرات المهنية للأطفال الاشخاص ذوي الإعاقة وتطوير وتنمية المهارات الحركية لديهم.
- ### **مركز رعاية وتأهيل الاشخاص ذوي الإعاقة بالخوض .**

- ويقدم خدماته للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والسمعية من سن (١٤ - ٢٥ سنة) من الجنسين يهدف إلى ما يلي :
- إجراء عملية التقييم والتوجيه المهني للشخص ذو الإعاقة وتحديد قدراته وتنميتها
 - تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية و التأهيلية لمساعدة المعوق على التكيف والاندماج

• تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة على المهن المناسبة لقدراتهم وميولهم وحاجات سوق العمل

• توعية المجتمع بصفة عامة والأسر وأصحاب الأعمال بصفة خاصة بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة

- تجري حاليا دراسة تطوير مهام وتخصصات هذا المركز بما ينسجم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي تمت المصادقة عليها بالرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢١) وتنفيذا لمشروع مشترك بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة القوى العاملة ومنظمة العمل الدولية "مشروع تعزيز تدريب وتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة" ليضم هذا المركز الاقسام التالية :

- قسم التقييم المهني

- قسم التهيئة والاعداد المهني

- قسم التشغيل المحمي (الورش المحمية) .

- قسم متابعة التشغيل والرعاية اللاحقة .

- قسم شؤون المتدربين .

- قسم الشؤون الإدارية والمالية .

أصبحت مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة القوى العاملة في كافة المحافظات مهيئة لقبول الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه المراكز بعد أن تتم عمليات التقييم لقدراتهم وقابليتهم المهنية والنفسية والاجتماعية ليتم توجيههم إلى هذه المراكز .. أما الذين تتطلب حالاتهم فترات أطول للتقييم المهني فيحاولون إلى قسم التهيئة المهنية والإعداد المهني ليجري فيما بعد إعادة تقييمهم وعلى ضوء ذلك يتم توجيههم إلى المراكز أو إلى التشغيل المحمي . إضافة إلى إشراف هذا القسم على تعميم فصول للتهيئة والإعداد المهني في المراكز المعنية بتقديم الخدمات المتنوعة للأشخاص ذوي الإعاقة - أما بالنسبة لشديدي العجز القادرين على العمل جزئيا وممن يتعذر عليهم الاشتغال في القطاع الخاص او العام من خلال ما يثبت من قبل قسم التقييم المهني فيوجهون الى الورش المحمية ليؤدي فيها الشخص ذو الإعاقة عملا إنتاجيا يتلاءم مع قواه البدنية أو العقلية .وبما يخص قسم متابعة التشغيل والرعاية اللاحقة .. فإن هذا القسم يعني بالقيام بمتابعة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة من خريجي المراكز التدريبية في القطاعات المتنوعة وفق النسب المحددة قانونا إضافة إلى القيام بالرعاية اللاحقة للوقوف على المهن والوظائف التي تم تشغيل أو توظيف الشخص ذو الإعاقة فيها ومدى ملائمتها لنوع الإعاقة وتوفير بيئة العمل الملائمة والتنسيق مع ارباب العمل لحل مشاكل المعاقين الخاصة بالعمل أن وجدت .. وتتولى الأقسام الأخرى تلبية الأعمال النمطية العامة سواء الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات المركز او تيسير أمور المركز الإدارية والمالية.

في مجال تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة

أولت السلطنة اهتماما كبيرا بموضوع تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة باعتبار أن التشغيل هو المحصلة الطبيعية لجهود التأهيل وقد نال هذا الموضوع عناية خاصة على كافة المستويات بالسلطنة وقد شكلت بشأنه لجان متعددة لوضع السياسات اللازمة لتشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة

أمكن من خلالها تنسيق الجهود بين الوزارات المختلفة والقطاع الخاص لإتاحة الفرصة لتشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين بما يتناسب مع قدراتهم ومؤهلاتهم بغية إعطائهم الفرصة للكشف عن قدراتهم الذاتية ولتمكينهم من الحصول على دخل كباقي أفراد المجتمع - إضافة إلى السعي لرفع مستوى أدائهم أثناء العمل عن طريق المتابعة اللاحقة - وقد تم في هذا الإطار إنجاز عدة خطوات أمكن من خلالها ما يلي :

- ١- بلغ عدد الذين تم تشغيلهم في القطاع الخاص فقط (٥٧٧) لغاية ٢٠١٣ م
- ٢- التنسيق مع القطاع الخاص حول الالتزام بما نص عليه قانون العمل في تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة وأمكن تشغيل عدد كبير منهم
- ٣- إتاحة الفرصة للتشغيل الفردي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مشروعات فردية لموارد الرزق والمساعدة في وضع القرارات والنظم المنظمة لذلك
- ٤- تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة التنمية الاجتماعية والقوى العاملة وبرئاسة وكلاء الوزارتين . لتفعيل وتدعيم تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص .
- ٥- تشكيل لجنة فرعية للمتابعة اللاحقة لعمل الاشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الخاص وتطبيق المادة (١٧) من قانون العمل العماني رقم (٣٤) والخاصة بتشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة المؤهلين مهنيًا على الأعمال التي تتناسب مع حالتهم وبنسبة ٢٪ وبما يضمن تمتعهم بالحقوق المقررة للعمال الآخرين ،
- ٦- المباشرة بتطبيق نسبة مئوية لتوظيف الاشخاص ذوي الإعاقة في القطاع الحكومي حيث تم تخصيص نسبة لا تقل عن (٢ ٪) سنويا من مجموع الوظائف المراد شغلها في وحدات الجهاز الإداري للدولة للأشخاص ذوي الإعاقة ، على ان يعاد النظر فيها كل ثلاث سنوات وفق المعدل السنوي لنمو السكان والتوسع في الخدمات التعليمية والتأهيلية والتدريبية . فقد بلغ عدد الذين تم توظيفهم في القطاع العام (٣٢١).
- ٧- تشكيل وحدة مختصة في المديرية العامة للرعاية الاجتماعية ولبعض مديريات التنمية المنتشرة في محافظات السلطنة تتكون من أخصائيين اجتماعيين يتولون متابعة تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة وإعداد البيانات والإحصاءات اللازمة لذلك.
- ٨- المباشرة بفتح ورش محمية مصغره عدد (٣) في المراكز المعنية برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة تتولى تشغيل الاشخاص ذوي الإعاقة الغير قادرين على العمل في القطاع العام والخاص ولحدودي القدرات من الإعاقات الذهنية المتوسطة .
- ٩- إقامة ندوة نقاشية من قبل وزارة القوى العاملة ووزارة التنمية الاجتماعية لشرح قانون العمل العماني للأشخاص ذوي الإعاقة في الجمعية العمانية للإعاقة .
- تشكيل اللجنة المتخصصة بالتأهيل والتدريب والتشغيل للأشخاص المعاقين يرأسها سعادة / وكيل وزارة القوى العاملة للتعليم التقني والتدريب المهني . وعضوية مختلف الجهات ذات العلاقة .

دار رعاية الأطفال الاشخاص ذوي الإعاقة بمسقط .

أنشأت هذه الدار في عام ١٩٩٧ م وتقدم خدماتها للأطفال ذوي الإعاقة الجسدية الناتجة عن الشلل الدماغي من سن (٣ - ١٤ سنة) من الجنسين وتقدم خدماتها التالية :

١٠- الرعاية الطبية والعلاج الطبيعي والوظيفي للأطفال الاشخاص ذوي الإعاقة .

١١- برامج الرعاية الاجتماعية والنفسية .

١٢- التوجيه والإرشاد الأسري .

١٣- برامج تثقيفية وترويحية متنوعة

١٤- تنمية المواهب والهوايات الفردية والجماعية .

تشمل بخدماته مختلف ولايات السلطنة ممن يتعذر قبوله في مؤسسات رعاية الاشخاص ذوي الإعاقة المتنوعة - كما تضم إيواء داخلي لمن هم من للحالات التي تتطلب ذلك بحكم ظروفها الأسرية

دار الأمان الرعاية الإيوائية

باشرت وزارة التنمية الاجتماعية بإنشاء دار خاصة لهذه الفئة من الأشخاص ذوي الإعاقة وجرت تسميتها بـ " دار الأمان " ويجري استقبال الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة او مزدوجي الاعاقات بالأجنحة التي انتهت وأحيلت إلى شركة متخصصة بمجال رعاية هذه الفئة وجرى استقدام حالات الحالات التي كانت مبعثه إلى المملكة الأردنية الهاشمية التي تتوفر بها مثل هذه الخدمات ... لعدم وجود مؤسسات تقوم برعايتها داخل السلطنة لتقدم لهم الرعاية وخدمات الإيواء،

مراكز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة :

يبلغ عدد هذه المراكز حاليا (٢٣) مركزا منتشرة في عموم السلطنة ، وتقدم خدماتها لمختلف انواع الاعاقة (ذوي الاعاقة السمعية ، ذوي الاعاقة الذهنية ، البسيطة والمتوسطة ، التوحد ، ذوي الاعاقة الجسدية ..

اهم الخدمات التي تقدمها :

التأهيل الاجتماعي

العلاج الوظيفي

علاج النطق

الإرشاد النفسي

العلاج الطبيعي

التهيئة المهنية

تهيئة الطفل للالتحاق بالمؤسسات التعليمية والتدريبية

تنمية الوعي وتعديل السلوك

توجيه وإرشاد الأسرة نشر الوعي المجتمعي بقضايا الإعاقة

مراكز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة

اسم المركز	الولاية	سنة الافتتاح
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	بدر	1989
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	نزوى	1990
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	صلالة	1991
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	طاقة	1991
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	الرساتق	1992
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	إبراء	1993
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	عري	1993
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	صحار	1993
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	البريمي	1993
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	مرباط	1997
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	صور	1998
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	المضيبي	2000
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	بهلاء	2001
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	إزكي	2001
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	العامرات	2001
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	السويق	2002
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	شناصر	2002
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	خصب	2003
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	الخابورة	2004
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	الجبل الأخضر	2004
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	بدية	2007
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	دما والطانيين	2007
مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة	مصيرة	2009

ج- العمل الاجتماعي الأهلى (الجمعيات الاهلية)

ويتمثل دور الوزارة بتفعيل العمل الاهلى الاجتماعى فى مجال رعاية وتأهيل الاشخاص ذوي الإعاقة فى إشهار العديد من الجمعيات الأهلية المعنية بتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة ولدعم جهود الحكومة فى هذا المجال وهذه الجمعيات هي :

- ١- جمعية رعاية الأطفال الاشخاص ذوي الإعاقة .وتتضمن (١١) مراكز.
- ٢- جمعية التدخل المبكر للأطفال الاشخاص ذوي الإعاقة .
- ٣- الجمعية العمانية للأشخاص ذوي الإعاقة .وتتضمن فرعين
- ٤- جمعية النور للمكفوفين . وتتضمن ثلاث فروع

وتعنى هذه الجمعيات بتقديم مختلف الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة ومساعدتهم في مختلف المجالات ولمختلف أنواع الإعاقة ومن أبرز الخدمات التي تقدم من خلالها :-

- الخدمات الرعائية التأهيلية والتعليمية .
- خدمات العلاج الطبيعي والوظيفي للمستفيدين من خدماتها .
- خدمات التدريب على النطق والتخاطب
- التشخيص والتدخل المبكر للأطفال الاشخاص ذوي الإعاقة .
- برامج الإرشاد الأسرى من خلال برنامج (بورتيج)

برامج تأهيلية تهدف الى تطوير القدرات والمهارات - المتنوعة (كالمهارات الاستقلالية - الحركية - الاجتماعية - اللغوية والنطقية - الادراكية والمعرفية - الإعداد للتأهيل المهني - .. الخ).

- ❖ الأنشطة الترفيهية والثقافية
- ❖ توفير بعض الأجهزة التعويضية والمعينات .
- ❖ توعية المجتمع وتعريفه بقضايا الإعاقة واحتياجات ومتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة الحقوقية.

د - في مجال القطاع الخاص :

باشر القطاع الخاص بالدخول في مجال تقديم الخدمات الرعائية والتأهيلية للأشخاص ذوي الإعاقة وبمختلف أنواع الإعاقة بالاستثمار الاجتماعي وتحت إشراف وزارة التنمية الاجتماعية وفق قانون رعاية وتأهيل المعاقين الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٦٣) حيث بلغ عدد المعاهد الخاصة (٨) مركزا ..

رعاية المرأة ذات الإعاقة :

تنظر وزارة التنمية الاجتماعية في مجال رعاية المرأة إلى الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد حياة المرأة ذات الإعاقة ، من خلال إزالة كافة العوائق التي تحول دون تمتع المرأة ذات الإعاقة بحقوقها عموما مع ايلائها الاهتمام الذي يحقق ذلك ، فهي تسعى إلى تأهيلها اجتماعيا وتربويا ونفسيا واسريا ومهنيا وتوفير فرص العمل لها لتكون قادرة على إعالة نفسها ضمن إطار المجتمع الذي تعيش فيه وقد تبنت الوزارة ما يلي :

- أ- توجيه جمعيات المرأة العمانية في كافة أنحاء السلطنة، ومراكز التأهيل النسوي وكذلك مراكز التنمية الريفية ، بإعطاء الأفضلية في مجال أنشطتها المتنوعة وخاصة التأهيلية لتدريب المرأة ذات الإعاقة .
- ب- تبني رفع الوعي العام وإذكاء روح العمل الاجتماعي السائد للمرأة ذات الإعاقة للمشاركة الفعالة لمواجهة الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة وحل مشاكلها.
- ج- تحسين علاقاتها الاجتماعية والأسرية من خلال عمليات البحث الاجتماعي لتذليل احتياجاتها ومتطلباتها اليومية .
- د- توجيه لجان تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بإعطاء فرص العمل للمرأة ذات الإعاقة حسب قدراتها وإمكانياتها .
- هـ - تشجيع المرأة ذات الإعاقة القادرة على الاستفادة من المشاريع المدرة للدخل ودعمها في هذا المجال.
- و- إقامة ندوة في جمعية النور للمكفوفين لرعاية المرأة ذات الإعاقة عامة والكفيفة خاصة - وتشجيع الفتيات الكفيفات للحصول على التمثيل في مجالس الإدارة واللجان الفعالة في المؤسسات التي تتولى تقديم الخدمات الاجتماعية لهن ضمن أنشطة الجمعيات . .

تطلعات السياسة المستقبلية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة :

من خلال حرص السلطنة بالانتقال بالأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاندماج الكامل وتحويل التعاطي مع قضية الإعاقة إلى حق وواجب مرتكز على العمل المنظم العلمي من خلال التأكيد على الجانب التأهيلي للأشخاص ذوي الإعاقة للاستفادة مما تبقى من قدراتهم في أعمال منتجة وتجسيدا لحق المساواة والمشاركة للمعوقين في مختلف المجالات .

فقد تضمنت النظرة المستقبلية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة تجسيدها لهذا الجانب أبرزته الخطط الخمسية للوزارة والتي تضمنت إنشاء ثلاث مراكز تأهيلية متنوعة ببعض مناطق السلطنة والتي تمثلت بما يلي :

- ١- إنشاء ورشة محمية بمسقط
- ٢- إنشاء مراكز لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بصور وصلالة ونزوى.
- ٣- التوسع في المراكز الخاصة برعاية وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة .
- ٤- تكثيف الجهود للحث على إنشاء الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجال رعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة .
- ٥- دعم جهود اللجان الوطنية التي تعمل في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة
- ٦- تسهيل الوصول والاستفادة من تأمين حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتلبية تلك الحقوق وامتيازاتها .

٧- وضع معايير للخدمات والمؤسسات المتخصصة برعاية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة من ناحية تطوير المناهج والخطط التأهيلية .

٨- رفع كفاءة الكادر العامل في هذه المؤسسات التي تعنى برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بإتاحة الفرص العلمية لهم للحصول على دبلوم تربية خاصة بإسناد ودعم من وزارة التنمية الاجتماعية .

٩- استقطاب كفاءات علمية وعملية في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة بغية تطوير عملية الأداء وجودة الخدمات وفي مختلف التخصصات ذات العلاقة (كعلاج النطق – والعلاج الطبيعي – والتربية الخاصة – والعلاج الوظيفي ... الخ)

١٠- تشكيل لجنة الرصد الوطنية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبما يخلق حقوقاً أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة – بالإضافة إلى ما يتم عرضه على معالي وزير التنمية الاجتماعية رئيس اللجنة الوطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة من تقارير اللجان الفرعية التخصصية المنبثقة عن اللجنة الوطنية من منجزات تدخل في إطار تنفيذ مضامين الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .
والله ولي التوفيق . . .

مع تحيات

وزارة التنمية الاجتماعية